

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵎⴰⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنین
في تدبير الشأن العام

إحالة ذاتية رقم 2024/77

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام

اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة: أحمد عبادي
مقرر الموضوع: لطيفة بنواكريم

إحالة ذاتية رقم 2024/77

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول موضوع المشاركة المواطنية. وقد عهدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام¹ بإعداد رأي في الموضوع.

وخلال دورتها 157 العادية، المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2024، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الرأي الذي يحمل عنوان: « تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام ».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلاً عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين². كما تم إغناء هذا العمل بالنتائج والدروس المستخلصة من بحث ميداني أنجز لاستقاء آراء وتمثيلات المواطنين والمواطنات حول المشاركة في تدبير الشأن العام³. كما تم تنظيم ورشة عمل مع الفاعلين في المجتمع المدني بإقليم بركان حول المخرجات الرئيسية (الخلاصات ومحاوِر التوصيات) المنبثقة عن هذا الرأي.

1 - ملحق رقم 1: لائحة أعضاء لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.

2 - ملحق رقم 2: لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم.

3 - ملحق رقم 3: ملخص نتائج البحث الميداني حول مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام.

ملخص

يسعى هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، إلى استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام. هذا، وعلى الرغم من التقدم المحقق مع اعتماد الوثيقة الدستورية التي أرست إطاراً مؤسساتياً للديمقراطية التشاركية، لا يزال الأعمال الفعلية لمختلف الآليات التشاركية في حاجة للمزيد من جهود التحسين. وفي هذا الصدد، يقدم المجلس جملة من مداخل التطوير الكفيلة بتعزيز هذه الآليات، وضمان فعليتها، والنهوض بثقافة المشاركة الفاعلة والدَّامجة. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس على هذا الرأي بالإجماع خلال دورتها 157 العادية، المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2024.

لقد نص دستور المملكة على آليات مبتكرة في مجال المشاركة المواطنية، تهم أساساً العرائض والملمتسات في مجال التشريع، ومأسسة الحوار والتشاور العمومي على المستوى الوطني والترابي، مما يتيح للمواطنين والمواطنات إمكانية المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في مسلسل اتخاذ القرار. إلا أنه يلاحظ أن اللجوء إلى هذه الآليات التشاركية لا يزال محدوداً، إذ ثمة عدد من الإكراهات التي لا تشجع على الانخراط في هذه الآليات، منها ما يرتبط بنقص المعلومة، والطابع المعقد للمساطر، وضعف التملك من قِبَل الفاعلين المعنيين.

ويأتي هذا اللجوء المحدود إلى هذه الآليات التشاركية، حسب إفادات الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم واستناداً إلى نتائج البحث الميداني الذي أجراه المجلس في هذا الشأن، في سياق تتقوى فيه الرغبة في المشاركة، لا سيما لدى الشباب. ويعكس هذا الطموح تحولاً عميقاً في سلوك وانتظارات المواطنين والمواطنات، إذ باتوا يتطلعون إلى المشاركة الفاعلة في القرار العمومي، وتعزيز شفافية المؤسسات ومسؤوليتها، ومن ثم المساهمة في النهوض بديمقراطية أكثر تشاركية وأكثر إدماجاً.

ومن أجل الانخراط في هذه الدينامية، وسعيًا إلى الاستجابة لهذه الانتظارات، أطلقت هيئات وطنية ومؤسسات عمومية عدداً من المبادرات المبتكرة في مجال الاستشارة والتشاور المواطنية. غير أنه، في ظل غياب إطار قانوني بمقاربة ومعايير موحدة، غالباً ما تقوم كل إدارة أو مؤسسة عمومية أو جماعة ترابية بتحديد كفاءات تنفيذ الاستشارات المواطنية وفق رؤيتها الخاصة. وهو ما يؤدي إلى تبني مقاربات متباينة، مما يحد من فهمها واستيعابها من لدن الفاعلين. علاوة على ذلك، فإن عدم التفاعل الممنهج مع نتائج الاستشارات العمومية، سواء فيما يتعلق بالحاجيات أو القوة الاقتراحية المعبر عنها، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع تدريجي في مشاركة المواطنين والمواطنات، وقد يفضي، على المدى البعيد، إلى إضعاف منسوب الثقة في المؤسسات.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز وتنويع الآليات التشاركية الموجودة من أجل ضمان انخراطٍ أوسع وأكثر إدماجاً وفعلياً للمواطنين والمواطنات. ويتمثل الطموح المنشود في إرساء زخم تشاركي قوي، بحيث يشعر في ظله كل مواطن (ة) بأنه محل اهتمام وأن صوته مسموع، وبأنه فاعل مشارك بشكل كامل في بناء حاضر ومستقبل البلاد. وتهدف هذه الدينامية

إلى تعزيز الثقة في المؤسسات، وذلك من خلال تشجيع الحوار البناء وترسيخ ثقافة المشاركة الفاعلة والدَّامجة على جميع المستويات.

ولتحقيق هذه الغاية، يقدم المجلس مجموعة من التوصيات نذكر منها ما يلي:

- ضمان الأعمال الفعلية للآليات التشاركية (العرائض والملتزمات في مجال التشريع) المنصوص عليها في الدستور، وتسريع مسلسل تبسيط مساطرها بغية جعلها متاحة للولوج بشكل أكبر.
- جعل التكنولوجيا الرقمية رافعة للنهوض بالديمقراطية التشاركية من خلال وضع آليات مبتكرة، من قبيل العرائض الإلكترونية، وذلك بهدف تعزيز الانخراط المواطن في الشأن العام.
- توسيع إمكانية تقديم العرائض الوطنية لتشمل الجمعيات كذلك إلى جانب المواطنين والمواطنات.
- تعميم المبادرات المبتكرة في مجال المشاركة المواطنية التي أبانت عن نجاعتها، وذلك ارتكازا على عملية تقييم دقيقة ومستندة على معطيات موثوقة.
- تطوير وتنويع آليات الحوار والتشاور المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بما يكفل إشراك المواطنين والمواطنات في بلورة «برنامج عمل الجماعة»، و«برنامج تنمية العمالة أو الإقليم»، و«برنامج التنمية الجهوية».
- النهوض بالميزانية التشاركية وتشجيع تملكها الجماعي ودمجها ضمن ممارسات الحكامة الترابية.
- تعزيز التواصل بين المواطنين والمواطنات والمنتخبين المحليين، من خلال وضع قنوات تواصلية دائمة (من قبيل المنصات الرقمية) من أجل إرساء تفاعل مباشر وتقاسم المعلومات المفيدة حول انشغالات الساكنة واحتياجاتها المختلفة.
- تحفيز الانخراط المواطن في الشأن العام، منذ سن مبكرة، وذلك عبر تضمين مبادئه في المناهج التعليمية، ومن خلال دعم المبادرات الجموعية والمؤسسية الرامية إلى تعزيز ثقافة المشاركة المواطنية.

تقديم

تعدُّ المشاركة المواطنية مفهوماً مُركباً ومتعدد الأبعاد. وتُعرَّفُ بكونها المسلسل الذي يقوم من خلاله المواطنين والمواطنون بالانخراط في النقاشات العمومية، والقرارات والتدابير ذات التأثير على الحياة الجماعية وعلى سير المؤسسات. ويمكن أن تكتسي هذه المشاركة طابعاً محلياً، أو جهوياً أو وطنياً، وتتنوع مستوياتها من مجرد التعبير عن الرأي، إلى غاية الانخراط القوي في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

ويمكن أن تتخذ المشاركة المواطنية، في إطار الديمقراطية التشاركية، أشكالاً متعددة، من قبيل: العمل الجماعي، والترافع حول قضايا معينة، والمساهمة في الاستشارات العمومية، وتقديم العرائض والمقترحات التشريعية، والنشاط في الفضاء الرقمي، والانخراط في الحركات الاجتماعية. هذا، ولا بد في هذا الصدد من التمييز بوضوح بين المشاركة المواطنية وبين ما يتقدم به المرتفقون أو المستفيدون من الخدمات العمومية إلى الإدارة من ملاحظات وشكايات واقتراحات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال من المشاركة، في تآزرها وتكاملها، تشجع على إرساء ديمقراطية أكثر التزاماً وأكثر دينامية، يعزز في ظلها لدى المواطن المنخرط في محيطه، الشعور بالانتماء والالتزام إزاء المجتمع.

وتكتسي هذه الدينامية أهمية أساسية في جعل السياسات العمومية أكثر ملاءمة وأكثر فعالية، مما يؤدي إلى تحسين جودة أداء المؤسسات ويعزز مشروعيتها ويقوي ثقة المواطنين والمواطنین فيها. كما أن إشراكهم الفعلي للمواطنين يجعلهم أكثر استعداداً لقبول القرارات المتخذة، ويُمكِّن من الغرس التدريجي لثقافة تحمل المسؤولية، ويرسي أسس مواطنة فاعلة حريصة على الصالح العام.

لقد شكل دستور سنة 2011 منعطفاً مؤسسياً مهماً في تاريخ المغرب، إذ عزز التوازن بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، مع جعل المواطن في صلب الانشغالات⁴. ويؤكد الدستور في تصديره على أن «المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة» تشكل مرتكزات أساسية في مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات الدولة الحديثة. كما يضع الدستور الديمقراطية المواطنية والتشاركية ضمن الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم بالمغرب⁵.

ورغم أن الدستور قد كرس هذه الاختيارات والأسس، إلا أن إعمالها الفعلي تواجهه مجموعة من التحديات. وهو أمر يتجاوز السياق الوطني وغداً يمثل في السنوات الأخيرة إشكالية عالمية، قد يؤدي في ظلها ضعف مشاركة المواطنين والمواطنات إلى عدد من الانعكاسات المثيرة للقلق، منها تراجع دور المؤسسات الديمقراطية، وتنامي العزوف واللامبالاة، وارتفاع منسوب الشعبوية والتطرف⁶، وهي تداعيات تهدد التماسك الاجتماعي للمجتمعات واستقرارها.

وينكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الرأي على دراسة الآليات والقنوات التي تُيسِّرُ

4 - منتدى بدارل المغرب "من أجل أجرة حقوق العريضة الشعبية والمبادرة التشريعية"، 2013.

5 - الفصل الأول من دستور المملكة.

6 - Don Eberly, Building a Community of Citizens: Civil Society in the 21st Century, Lanham, Maryland, University Press of America, 1994

مُشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام. ذلك أن تحسين آليات المُشاركة الموجودة حاليا وتوسيع نطاقها، وتعزيز تَمَلُّكها من لدن المواطنين والمواطنات يكتسي أهمية أساسية في تقوية تأثيرهم في مسلسل اتخاذ القرار العمومي، لا سيما على الصعيد المحلي. كما أن التمكين والتربية على المواطنة يضطلعان بدور أساسي في النهوض بالمشاركة المواطنة حتى ترتقي من ممارسة شكلية إلى مساهمة فعلية ومستتيرة في تدبير الشأن العام.

1. آليات قانونية ومؤسسية طموحة، لكن تملكها من لدن المواطنين والمواطنات لا يزال ضعيفا

ينص دستور المملكة على أحكام تضمن مشاركة أوسع وانخراطا أقوى للمواطنين والمواطنات في الشأن العام، وذلك من خلال آليات مبتكرة تتيح للمواطنين والمواطنات التعبير عن آرائهم وإسماع صوتهم بشكل أكثر استدامة، فضلا عن المسلسلات الانتخابية، مما يشكل استجابة لتطلعاتهم إلى المزيد من التفاعل المنتظم والمباشر مع المنتخبين والسلطات العمومية، خاصة عندما يواجهون انشغالات وقضايا مستجدة.

غير أنه يلاحظ من خلال المعطيات المتوفرة⁷ وإفادات الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم⁸ أنه ثمة تفاوتات بين التطورات المسجلة على المستوى المؤسسي وبين تنزيلها على أرض الواقع، ويتجلى هذا التفاوت في محدودية اللجوء إلى الآليات التشاركية الرسمية وضعف الانخراط في ما توفره من قنوات للمشاركة.

1. الآليات التشاركية المؤسسية

يُخَوِّل الدستور حق تقديم العرائض⁹ والملتزمات في مجال التشريع¹⁰ كما ينص على آليات وهيئات التشاور والحوار مع المواطنين والمواطنات، وإشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل وتقييم القرارات العمومية¹¹. فبفضل ما توفره هذه الآليات من إطار وقنوات للمواطنين لتسعفهم في التعبير عن آرائهم وانشغالاتهم، فإنها تمكن من تعزيز الديمقراطية التشاركية، وتجعل القرارات الحكومية تعكس بشكل أكبر تطلعات وحاجيات المواطنين والمجتمع.

العرائض؛

يُعرِّف القانون التنظيمي رقم 44.14¹² بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، العريضة على المستوى الوطني بكونها «كل طلب مكتوب (...)، يتضمن مطالب أو

7-https://www.eparticipation.ma/espace/liste_petitions;https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/sites/default/files/inline-files/Rapport_bilan%20p%C3%A9titions__0.pdf

8 - لا سيما جلسات الانصات مع كل من جمعية سيم-سيم للمشاركة المواطنة (2022/11/24) والسيد أيمن الشراكي، خبير في شؤون الشباب والمجتمع المدني (2022/07/28).

9 - جاء النص على الحق في تقديم عرائض، على الصعيد الوطني والترابي، في الفصلين 15 و139 من الدستور.

10 - طبقا لأحكام الفصل 14 «للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتزمات في مجال التشريع».

11 - جاء النص على إحداث هيئات للتشاور وآليات تشاركية للحوار والتشاور، على الصعيدين الوطني أو الترابي، في الفصول 12 و13 و139 من الدستور.

12 - القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه.

مقترحات أو توصيات، يوجهه مواطنات ومواطنون مقيمون بالمغرب أو خارجه إلى السلطات العمومية المعنية¹³، كما ينص على ضرورة أن «يكون الهدف منها تحقيق مصلحة عامة». وبذلك أقام المشرع تمييزا واضحا بين العرائض وبين التظلمات (الشكاية، الانتصاف، التظلم)، والتي تعتبر شكايات أو مطالب موجهة إلى سلطة معينة، يعبر فيها شخص أو مجموعة محدودة من الأشخاص عن عدم الرضا أو الشعور بالحيف إزاء أمر ما، دون أن يكون لذلك بالضرورة طابع عام¹⁴. لذلك، وتفاديا لأي خلط قد يقع في هذا الصدد، نصت المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 44.14 أنه إذا تبين أن موضوع العريضة يتضمن تظلمات أو شكاوى يكون النظر فيها من اختصاص مؤسسات دستورية أخرى، تتم إحالتها إلى المؤسسة الدستورية المعنية للاختصاص¹⁵.

وعلى المستوى الترابي، يُمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة مجلس جماعة ترابية بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعمال دوراته التداولية ودراستها¹⁶. وهو مقتضى يسمح للساكنة والجمعيات بالمشاركة مباشرة في مسلسل اتخاذ القرار على مستوى جماعتهم أو عمالتهم أو إقليمهم أو جهتهم¹⁷. وعلى خلاف العرائض ذات البعد الوطني، فإن هذه الآلية الترابية تستهدف رهانات محلية خاصة، ويظل اللجوء إليها متاحاً بالنسبة لشريحة واسعة من الفاعلين المحليين في مختلف المجالات.

الملتزمات في مجال التشريع:

طبقا للفصل 14 من الدستور، للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم ملتزمات في مجال التشريع. وقد وضع القانون التنظيمي رقم 64.14، الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع¹⁸، إطارا يسمح بتبني البرلمانين للملتزمات التشريعية المقبولة، إذ نص على أنه يمكن لكل عضو أو أكثر من أعضاء المجلس المعني، بعد دراسة ومناقشة الملتمس من قبل اللجنة البرلمانية المعنية، تبني الملتمس المحال إليها واعتماده أساسا لتقديم مقترح قانون، طبقا للمسطرة التشريعية المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس المعني¹⁹. وتهم موجبات عدم قبول الملتمس كما هي محددة في المادة 4 من القانون التنظيمي 64.14 المس بالتأويل الجامعة للأمة؛ مراجعة الدستور أو

13 - المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.107 بتاريخ 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016)، الجريدة الرسمية عدد: 6492 المنشورة بتاريخ 18 غشت 2016.

14 - تجدر الإشارة إلى أن الممارسات المرتبطة بالانتصاف والمساءلة للسلطات العمومية متجذرة في التاريخ السياسي المغربي وتقاليد المؤسساتية. انظر في هذا الإطار

Mohamed Tozy, « Représentation/Intercession », Annuaire de l'Afrique du Nord, T. XXVIII, 1989, pp. 153-168

15 - تم سنة 2001 إحداث ديوان المظالم، الذي تحول سنة 2011 إلى مؤسسة وسيط المملكة، كما جرى سنة 2017 إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للشكايات التي تهدف إلى تلقي وتبني والإجابة عن شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات (chikaya.ma)

16 - جرى تفصيل كيفية ممارسة هذا الحق بالنسبة لكل مستوى من المستويات الترابية في القوانين التنظيمية رقم 111.14 و112.14 و113.14 المتعلقة على التوالي بالجهات، والعمالات/ الأقاليم، والجماعات. وقد نص المشرع في هذه القوانين على أنه في حالة قبول العريضة من لدن مكتب مجلس الجماعة الترابية، تسجل في جدول أعمال المجلس في الدورة العادية الموالية.

17 - يمكن أن يقدم العريضة المواطنات والمواطنون من ساكنة الجماعة الترابية المعنية أو الذين يمارسون بها نشاطا اقتصاديا أو تجاريا أو مهنيا؛ بالإضافة إلى الجمعيات التي يكون مقرها أو أحد فروعها واقعا بتراب الجماعة الترابية المعنية بالعريضة. ويُشترط أن يتراوح عدد التوقيعات الواجب توفرها ما بين 300 و500 بالنسبة للجهات، وأن يفوق 100 بالنسبة للعمالات والأقاليم، وأن يتراوح بين 100 و400 بالنسبة للجماعات.

18 - القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع، كما تم تكميمه وتغييره.

19 - المادة 12 من القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع، كما تم تكميمه وتغييره.

القوانين التنظيمية أو قانون العفو العام أو النصوص المتعلقة بالمجال العسكري، أو تخص الأمن الداخلي أو الدفاع الوطني أو الأمن الخارجي للدولة²⁰؛ أو تتعارض مع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها. كما تجدر الإشارة إلى أن الملتمس يجب أن يكون "مندرجاً ضمن الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها"²¹.

الاستشارات والمشاورات العمومية:

ينص الدستور على إحداث هيئات للتشاور العمومي على الصعيد الوطني²² وآليات تشاركية للحوار والتشاور على الصعيد الترابي²³، من أجل إشراك المواطنين والمواطنات والفاعلين الاجتماعيين²⁴ والجمعيات في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

لكن، ورغم أن الاستشارة والتشاور العموميين قد تم تكريسهما بموجب أحكام الدستور، إلا أن غياب إطار تشريعي وطني خاص لا يزال يعيق الأعمال الفعلية لهذا الحق²⁵. كما يلاحظ أن اعتماد المقاربة التشاركية يظل خياراً خاضعاً للسلطة التقديرية لكل إدارة أو مؤسسة عمومية على حدة. ذلك أنه في غياب مقتضيات معيارية متجانسة، فإن السلطات العمومية، سواء كانت مركزية أو ترابية، تقوم بتنفيذ عمليات الحوار والتشاور بكيفيات متباينة وغير منسجمة. كما أن عدم إلزام المؤسسات بموجب مقتضى قانوني صريح بإجبارية إحداث أو تفعيل آليات الاستشارة والتشاور يقلص بشكل كبير من حالات اللجوء إلى هذه الآليات ويضعف أثرها. كما أن هذا الفراغ القانوني يعيق استيعاب هذه الآليات التشاركية من لدن المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني والانخراط فيها، مما يحد من فعاليتها كرافعات لتعزيز الديمقراطية التشاركية.

أما على المستوى الترابي²⁶، فإن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، الصادرة سنة 2015،²⁷ ونصوصها التنظيمية، تنص على إلزامية اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد البرامج التتموية على الصعيد

20 - المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، كما تم تنميته وتغييره.

21 - المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، كما تم تنميته وتغييره.

22 - الفصل 13 من الدستور.

23 - الفصل 139 من الدستور.

24 - «تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون» (الفقرة 3 من الفصل 12 من الدستور).

25 - <https://www.gouvernement-ouvert.ma/pan-engagement.php?engagement=21&lang=ar>

26 - في إطار مواكبة الجماعات الترابية في مجال النهوض بالمشاركة المواطنة، قامت المديرية العامة للجماعات الترابية بإعداد العديد من الدلائل والبطاقات العملية ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثائق عبر البوابة الإلكترونية للمديرية

<https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/index.php/ar/tkhtyt-w-tatyr-almnhjyt-altsharkyt>

27 - المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 7 يوليوز 2015)، والمادة 110 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم (الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 في 7 يوليوز 2015)، والمادة 119 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات (الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 في 7 يوليوز 2015). الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015.

الترابي²⁸. بالموازاة مع ذلك، تم إحداث الهيئات الاستشارية²⁹ المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وهي

- على مستوى الجهات³⁰: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛ الهيئة الاستشارية المختصة بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛ الهيئة الاستشارية المختصة بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي؛

- على مستوى العمالات والأقاليم³¹: الهيئة الاستشارية المختصة بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتنفيذ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛

- على مستوى الجماعات³²: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

2. لجوء محدود إلى الآليات المؤسسية للمشاركة المواطنة

لا يزال اللجوء إلى الآليات التشاركية الجديدة جَدَّ محدودٍ على الصعيد الوطني، وذلك رغم ما تزخر به من مؤهلات هامة جدا في ما يتصل بالنهوض بالديمقراطية التشاركية. فلحد الآن، لم يتم تقديم سوى 4 ملتزمات في طور جمع التوقيعات³³ و13 عريضة³⁴، وهي حصيلة تبقى دون مستوى الطموحات المتوخاة والتفكير الدستوري والقانوني والمؤسسي لهذه الآليات.

أما على المستوى الترابي³⁵، فقد عرفت الجماعات الترابية إلى متم دجنبر 2022 تسجيل 694 عريضة³⁶. ويتبين من خلال هذه الأرقام تركز العرائض على مستوى الجماعات (80.6 في المائة)، تليها العمالات/الأقاليم (10.8 في المائة) ثم الجهات (8.6 في المائة). ويبرز هذا التوزيع أن المستوى الترابي الأدنى، أي الجماعات، يستأثر بالنصيب الأكبر من العرائض، نظرا لقربها من المواطنين والمواطنات، ودورها الأساسي في تدبير الحياة اليومية للسكان³⁷.

بالمجمل، وفي غياب إطار قانوني مُزِم ومُحدّد لكيفيات إجراء التشاور العمومي، وتتبع مآلات العرائض

28 - برنامج تنمية الجماعة، برنامج تنمية العمالة أو الإقليم، برنامج التنمية الجهوية.

29 - أبرزت دراسة أنجزتها المديرية العامة للجماعات الترابية سنة 2022 أن جهات المملكة الاثنتي عشرة وكذا غالبية الجماعات الترابية الأخرى انخرطت في هذه المقاربة التشاركية، كاشفة أن 91 في المائة من الجماعات أحدثت الهيئة الاستشارية المكلفة بتنفيذ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الخاصة بها، في ما وصلت هذه النسبة إلى 94 في المائة لدى العمالات والأقاليم. وأوضحت الدراسة أنه جرت استشارة غالبية هذه الهيئات أثناء بلورة برامج عمل وتنمية الجماعات الترابية.

30 - المادة 117 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات

31 - المادة 111 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم

32 - المادة 120 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

33 - https://www.eparticipation.ma/espace/liste_petitions/motion

34 - https://www.eparticipation.ma/espace/liste_petitions

35 - https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/sites/default/files/inline-files/Rapport_bilan%20p%C3%A9titions__0.pdf

36 - <https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/index.php/ar/alrayd-almwjt-Iljmaat-altrabyt>

37 - تكف حاليا المديرية العامة للجماعات الترابية على تعيين المعطيات المتعلقة بالعرائض المحلية والقرارات المتخذة بشأنها من لدن المجالس المنتخبة بعد قبولها. وسيكون بالإمكان بعد استكمال هذه المعلومات، التوفر على رؤية واضحة بخصوص التأثير الملموس لهذه الآلية التشاركية. وسيتم إدراج تلك المعطيات في بوابة إلكترونية مخصصة للمشاركة المواطنة توجد قيد الإنشاء. وترمي هذه البوابة إلى تعزيز الولوج إلى الآليات التشاركية والنهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات في مسلسل الحكامة المحلية. مداخلة ممثلة المديرية العامة للجماعات الترابية خلال المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالصويرة يومي 15 و16 دجنبر 2023

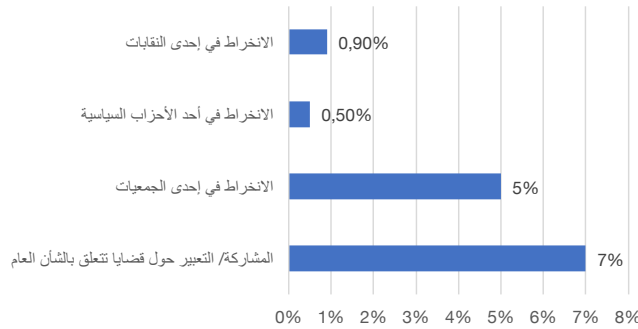
والملمتسات المقبولة، تبقى المؤسسات غير ملزمة بأخذ مخرجات الاستشارات العمومية بعين الاعتبار عندما يتم تنظيمها أو تلقيها. إن غياب ضمانات بشأن التأثير الفعلي للمشاركة المواطنة قد يؤدي إلى خلق مناخ من ضعف الثقة ويسهم في تراجع تدريجي في مشاركة المواطنين والمواطنات. وبالتالي، تجد المواطنين والمواطنون ومنظمات المجتمع المدني قدرتها على التأثير في مسار إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية قد أصبحت محدودة ومقيدة، مما قد يعيق تطوير ثقافة المشاركة الفاعلة.

من جهة أخرى، يمكن أن تنظر المواطنين والمواطنون إلى هذه المبادرات على أنها مجرد ممارسة شكلية تفتقر إلى التأثير، وبالتالي يضعف إقبالهم على الانخراط في الشأن العام، وهو الأمر الذي لا يؤدي إلى الحد من دينامية المشاركة المواطنة فحسب، وإنما يؤثر سلباً على جودة القرارات العمومية وفعاليتها ومشروعيتها.

مؤطر 1: مستوى المشاركة حسب البحث الميداني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

كشف البحث الميداني أنّ نسب المشاركة تبقى ضعيفة جداً. إذ صرح 7 في المائة فقط من المستجوبين أنهم شاركوا أو عبروا عن رأيهم بشأن موضوع يتعلق بالشأن العام خلال الـ 24 شهراً التي سبقت إنجاز البحث. وتراجع هذه النسبة إلى 3 في المائة لدى المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ولدى من تزيد أعمارهم عن 65 سنة. كما سُجلت نسب منخفضة أيضاً بالنسبة لانخراط المستجوبين في جمعية من الجمعيات، إذ بلغت 5 في المائة في المتوسط، فيما بلغت أعلى نسبة 9 في المائة وسُجلت لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 سنة ولدى الفئتين السوسيو مهيتين الأكثر يسراً «أ» و«ب»³⁸.

مستوى المشاركة

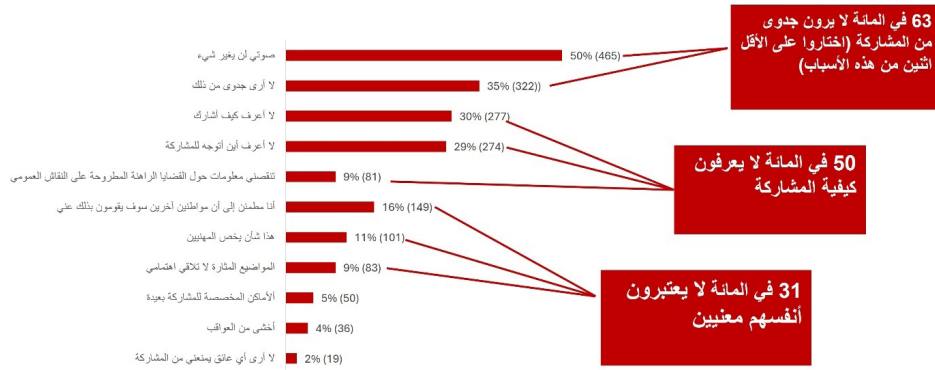


البحث الميداني الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام (2024)

38 - الأسر التي تتوفر على دخل شهري صافٍ يتجاوز 12.000 درهم.

3. العوائق التي تواجه الأشكال المؤسسية للمشاركة المواطنة

كشفت البحث الميداني الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن 50 في المائة من المستجوبين أفادوا بأنهم لا يعرفون كيفية المشاركة وذلك بسبب الطابع المعقد للآليات والمساطر المعمول بها، وأن 31 في المائة منهم لا يشعرون بأنهم معنيون بالمشاركة، مما يعكس ضعفا في تملك الآليات المؤسسية للمشاركة المواطنة. غير أن العقبة الرئيسية التي تحول دون المشاركة تتمثل، حسب ما كشف عنه البحث، في التشكيك في جدوى المشاركة، وهو رأي عبرت عنه نسبة عالية جدا من المستجوبين بلغت نسبة 63 في المائة، وهو الأمر الذي يشير إلى ضعف الثقة في المؤسسات.



بشأن تملك الآليات المؤسسية للمشاركة المواطنة

إن محدودية تملك الآليات المؤسسية للمشاركة المواطنة بالمغرب تُعزى إلى مجموعة من العوامل المترابطة التي تحول دون إعمالها الفعلي.

ومن بين أبرز الإكراهات المطروحة في هذا المضمار، نجد ضعف وسائل التحسيس والإعلام المتاحة، وفق صيغ ومضامين ميسرة الفهم والولوج بالنسبة للعموم. ذلك أن المواطنين والمواطنات لا يتوفرون دائما على الأدوات والمعارف الضرورية من أجل فهم الآليات التشاركية وحسن توظيفها، مما يحول دون انخراطهم الفاعل في الشأن العام. ومما يزيد من حدة هذا النقص في المعارف والمعلومات، الوعي غير الكافي لدى المواطنين والمواطنات بالرهانات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بلادنا. ذلك أنه في ظل غياب فهم واضح للتحديات والفرص التي تتطوي عليها المشاركة، فإن الكثير من المواطنين والمواطنات لا يدركون القيمة المضافة التي يمكن أن تكون لمشاركتهم في هذا المسلسل التشاركي.

كما يُنظر إلى هذه الآليات التشاركية على أنها ذات طابع معقد، وهو ما يشكل أيضا عائقا أساسيا يحول دون تنزيلها الفعلي. إذ غالبا ما يشار إلى الصعوبة التي تكتنف عمليات عمل هذه الآليات، وذلك بسبب

قصور في إيجاد بيداغوجيا تواصلية ملائمة كفيلا بتقريبها من العموم³⁹ وشرح أهميتها وأثرها الملموس والمراحل الضرورية من أجل الانخراط فيها.

ومما يفاقم هذا الوضع، النقص الملحوظ في تحسيس وتكوين الفاعلين المعنيين، من قبيل المنتخبين وأعضاء الجمعيات، والسلطات الترابية. وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أشار في رأيه حول «الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة»، إلى أن نجاح الآليات التشاركية ليس رهينا بالتنصيص القانوني عليها فقط، بل أيضا بمدى قدرة الفاعلين المعنيين على فهمها وتطبيق مبادئها. غير أنه أمام غياب تكوينات ملائمة في المجال، يجد هؤلاء الفاعلون صعوبة في النهوض بشكل فعال بهذه الآليات وتشجيع المواطنين والمواطنات على الإقبال عليها.

وأخيرا، تحد الإكراهات المرتبطة بمحدودية الموارد البشرية والمالية، التي تعاني منها بعض المؤسسات، خاصة الجماعات الترابية، من قدراتها في إرساء آليات تشاركية طموحة. وهي أوجه قصور مؤسساتية تُضعف فرص المواطنين في تملك هذه الآليات. إذ بدون دعم مؤسساتي ومالي كافٍ، فإن أكثر المبادرات الواعدة تبقى هامشية وذات تأثير محدود على تعزيز المشاركة المواطنية.

إجمالا، يحول تضافر مجموعة من العوامل دون تملك المواطنين للآليات التشاركية، نذكر من بينها نقص المعلومة، والفهم غير الكافي للرهانات المطروحة، والطابع المعقد لتلك الآليات، وغياب التكوين المناسب للفاعلين المعنيين، بالإضافة إلى محدودية موارد الجماعات الترابية. وهي إكراهات ترهن المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين، وتعيق تطوير وترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية بالمغرب.

بشأن تعقيد شروط ومساطر الولوج إلى آليات المشاركة

قد يُعزى اللجوء المحدود للآليات المؤسساتية الخاصة بالمشاركة المواطنية، لا سيما الحق في تقديم العرائض والملتزمات في مجال التشريع، أساسا إلى الطابع المعقد للشروط المطلوب استيفاؤها من أجل إعمال تلك الآليات.

ومن بين الصعوبات الرئيسية المطروحة في هذا المجال، نجد تحديد مدى تحقيق العريضة لمصلحة عامة، ففي ظل غياب معايير قانونية واضحة، قد يفتح هذا الشرط المبهم، الذي نص عليه القانون التنظيمي المؤطر لممارسة الحق في تقديم العرائض، الباب أمام السلطة التقديرية للجن التي تبث في مقبولية العرائض من عدمها. علاوة على ذلك، يُشترط في أصحاب العريضة أن يكونوا مقيدين في اللوائح الانتخابية العامة، وهو شرط يجعل هذه الآلية التشاركية غير دامجة بالقدر الكافي، ومن شأنه أن يقصي جزءا مهما من السكان الذين، رغم كونهم غير مسجلين في اللوائح الانتخابية لأسباب مختلفة، لكنهم يرغبون في المشاركة في النقاشات العمومية.

كما أن الإكراهات ذات الطبيعة اللوجيستكية ساهمت في تقليص نسبة اللجوء إلى هذه الآليات التشاركية. فعلى سبيل المثال، نجد شرط التوقيع على لائحة دعم العريضة/الملتزمس توقيعاً مادياً على الورق الذي

يجب أن يقوم هذا المجهود التواصلي والبيداغوجي على استثمار أشكال وقنوات مناسبة تتيح مراعاة التحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها المجتمع، لا - 39 OCDE, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique. Renforcer l'autonomie et la confiance des jeunes au Maroc, 2021. سيما على مستوى التركيبة الديمغرافية وأنماط الإعلام والتواصل السائدة. انظر في هذا الإطار

كان منصوصاً عليه في الصيغة الأولى للقوانين التنظيمية (القانون التنظيمي 44.14 المتعلق بالعرائض والقانون التنظيمي 64.14 المتعلق بالملتزمات) جعل العملية تتسم ببطء كبير. وقد يؤدي هذا الطابع المعقد لمسلسل تنزيل الآليات التشاركية إلى العدول عن إطلاق مبادرات مواطنة ذات صلة، وهو ما يتجلى بوضوح في غياب أي ملتزم في مجال التشريع لحد الآن، لأن المبادرات التي تم إيداعها لم تستوف بعد عدد التوقيعات المطلوبة والمحددة في 20.000 توقيع.

أمام العراقيل المشار إليها، جرى سنة 2021 إدخال عدد من التعديلات على القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية والقانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع. وتمثل الهدف منها في تخفيف عدد من الشروط المتعلقة بقبول العرائض والملتزمات، وتقليص الإكراهات اللوجيستكية والإدارية، مع تحسين إمكانية الولوج إلى هذه الآليات التشاركية. ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على هذين النصين نذكر ما يلي:

- التوقيع الإلكتروني: أصبح بمقدور المواطنين والمواطنات بموجب هذا التعديل التوقيع على لائحة دعم العريضة أو الملتزم عبر البوابة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض، مما من شأنه أن يقلص بشكل كبير الإكراهات العملية واللوجيستكية؛
- تقليص عدد أعضاء لجنة تقديم العريضة أو الملتزم من تسعة إلى خمسة أعضاء على الأقل، مما يسهل عملية تنظيم المبادرات المواطنة؛
- تقليص عدد التوقيعات المطلوب استيفاءه لقبول العريضة أو الملتزم، من 5000 إلى 4000 بالنسبة للعريضة. ومن 25.000 إلى 20.000 بالنسبة للملتزم، مما يسمح بجعل جمعها أيسر وأقرب إلى التحقيق؛
- إلغاء شروط إدارية تنطوي على إكراهات بالنسبة للمرتفقين: إلغاء شرط تقديم نسخة ورقية من البطاقة الوطنية للتعريف لمدعمي العريضة أو الملتزم، مما من شأنه تبسيط إجراءات تعبئة المدعمين.

وإذا كان الهدف من التعديلات التي جرى اعتمادها هو تيسير الولوج إلى الآليات التشاركية، فإن تأثيرها يظل محدوداً، ولم ينعكس إيجابياً على وتيرة تقديم العرائض والملتزمات التشريعية.

بشأن ضعف الثقة في المؤسسات

تشكل «أزمة التمثيلية»⁴⁰ اليوم محط انشغال العديد من الديمقراطيات عبر العالم. وتتجلى هذه الأزمة في تنامي أزمة ضعف ثقة المواطنين والمواطنات في المؤسسات، وشعورهم على العموم بالخيبة في ما يتعلق بالشأن العام. علاوة على ذلك، فإن العديد من المواطنين والمواطنات يشعرون بالإحباط⁴¹ جراء البؤس الشاسع بين مستوى انتظاراتهم وبين مستوى المنجزات ووتيرتها وآثارها على معيشتهم اليومي، كما يتبدد هذا الإحباط وتعود الثقة عندما يتم تحقيق منجزات ملموسة. فعلى سبيل المثال، وخلال الأزمة

40 - Massimo Cuono, « La représentation démocratique à l'épreuve de la gouvernabilité et de la gouvernance », Fenomenologia e Società, vol. XXXIV, n°1, 2013, pp. 53-66.

41 - Mohamed Cherkaoui, « La frustration relative », dans : Raymond Boudon et al. (dir.), Dictionnaire de la pensée sociologique, Paris, PUF, 2005.

الصحية الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد 19 ببلادنا، تعزز شعور المواطنين والمواطنات بالثقة بفضل تقديم مساعدات عمومية وتوفير لقاحات مجانية وغير ذلك. في المقابل، يؤدي الجمود أو البطء في التدخل، أو عدم تحقيق أي تقدم، مع غياب للتواصل أو قصوره، إلى تراجع منسوب الثقة.

وفي هذا الصدد، أشار البحث الميداني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن التشكيك في جدوى المشاركة يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام المشاركة المواطنة. وهكذا، يرى 63 في المائة من المستجوبين أن صوتهم لن يغير شيئاً أو أن مشاركتهم لا فائدة منها. وهي رؤية تعكس ضعف الثقة في المؤسسات التي تطلق مبادرات تشاركية. وهذا ما ذهب إليه أيضاً تصريحات المشاركين والمشاركين في المجموعات البؤرية (focus groups) التي تم تشكيلها في إطار مرحلة الدراسة النوعية من البحث الميداني.

مؤطر 2: مقتطفات من تعليقات المشاركين والمشاركين في المجموعات البؤرية (focus groups)

- «ما الفائدة من إبداء رأيك إذا كنت تعلم مسبقاً أنه لن يتم فعل أي شيء»؛
- «الثقة تُبنى بسلوك المسؤولين»؛
- «أنا أعبر عن آرائي في صفحة في شبكة الأنترنت، أعرف أنهم يطلعون على كتاباتي وأدرك أن صوتي وصل إليهم لكنهم لا يفعلون شيئاً، هذا يعني أن صوتي لا قيمة له»
- «المشاركة بشكل رسمي؟ لكن لمن سنتوجه؟ لأشخاص لا يفعلون شيئاً؟ لماذا علينا فعل ذلك؟»
- «لكي تشارك، أنت بحاجة إلى من يتفاعل معك. لا يجب أن تسير الأمور في اتجاه واحد، وإلا سيصبح ذلك عقيماً، ونحن لدينا انشغالات أخرى غير هذا. لذلك نحتاج أولاً إلى أن نرى تغييراً ملموساً قبل أن نستأنف المشاركة.»

II. طلب قوي للمواطنات والمواطنين للمشاركة عبر القنوات الرقمية

أحدثت التحولات الرقمية تغيرات عميقة في أنماط المشاركة المواطنة، حيث باتت تتيح إمكانيات جديدة للانخراط في الشأن العام. فبفضل المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف المحمولة، أصبحت دينامية التعبئة أسرع وتيرة وأوسع نطاقاً، مما يمكن المواطنات والمواطنين من الانتظام وتقاسم المعلومات والمشاركة في النقاشات العمومية دون الحاجة إلى المرور عبر قنوات المشاركة المؤسساتية. لقد فتحت هذه الوسائل الرقمية فضاءات للتعبير تسمح بتجاوز العوائق الجغرافية والاجتماعية.

ورغم أن هذه القنوات الرقمية الجديدة تشمل مختلف فئات المجتمع، إلا أن الشباب يبقى الأكثر نشاطاً في الفضاء الرقمي لا سيما على شبكات التواصل الاجتماعي، إذ يستعملون المنصات الرقمية للتعبير عن آرائهم وإطلاق مبادرات مواطنة، وتعبئة نظرائهم حول مواضيع ذات الاهتمام المشترك. ويعكس هذا الانخراط القوي في الآن ذاته مدى إتقانهم استخدام التكنولوجيات الحديثة ورغبتهم في المشاركة الفاعلة في التعاظم مع الرهانات المجتمعية.

إن هذه الديناميات الجماعية تعكس الطلب المتزايد للمواطنين والمواطنين للمشاركة في الشأن العام عبر ترجيح أشكال غير اعتيادية للمشاركة. كما أنها تؤكد ضرورة اعتبار السلطات العمومية لهذه الأشكال الجديدة من المشاركة، من خلال الاعتراف بها ودمجها بكيفية ممنهجة في مسلسلات التشاور والحكمة، بهدف التجاوب مع انتظارات ساكنة أصبحت منخرطة بشكل متزايد في الشأن العام.

1. ساكنة غالبيتها شباب مرتبطة بالعالم الرقمي

يلور كل جيل مواقفه وقيمه وسلوكياته الخاصة في تفاعل مع السياق الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي المؤثر في كل مرحلة. وتنعكس هذه الخصوصيات على الانتظارات والمقاربات التي يعتمدونها في مجال المشاركة. ففي المغرب، حيث يشكل عدد الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي نصف ساكنة المملكة⁴²، يمتلك هؤلاء الشباب آراءً وأفكاراً مهمة يودّون تقاسمها حول القضايا التي تهم بلادهم⁴³.

لقد نشأت الأجيال الشابة، مثل «جيل الألفية» (الجيل واي)⁴⁴ والجيل «زد» (Z)⁴⁵، في عالم يغلب عليه استخدام التكنولوجيات الرقمية، مما يساهم في تشكل طريقة تعبيرها عن آرائها وانخراطها في الشأن العام. ويميل الشباب إلى استخدام الوسائل الرقمية من أجل تقاسم آرائهم والنقاش والمشاركة في النقاشات العمومية التي تشمل على الخصوص الجوانب البيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إن استعمال الشباب للهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، جعل هذه المنصات تحتل مكانة مركزية في حياتهم اليومية، بحيث تخول لهم الولوج بسهولة للمعلومة والتواصل الآني مع أقرانهم بطريقة شفافة ومنفتحة. لقد أعادت هذه الثورة الرقمية بشكل عميق تحديد أنماط التعبير والتفاعل لدى الشباب، مما انعكس على انتظاراتهم في مجال المشاركة المواطنة وعلاقتهم مع المؤسسات والإدارات.

هذا، وعلى الرغم من تزايد الترابط الرقمي⁴⁶ والتنامي القوي للترغبة في المشاركة، لا تزال مشاركة الشباب، من خلال القنوات المؤسسية، تشكل تحدياً حقيقياً⁴⁷. ولأن الشباب اعتادوا على مزايا السرعة في التفاعل التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، فإنهم يتطلعون إلى أساليب تفاعل السلطات العمومية تستجيب لمعايير التواصل والخدمات التي جربوها في العالم الرقمي من حيث الولوج والشفافية والفعالية. ومن شأن الفجوة القائمة بين هذه الانتظارات والآليات الحالية للمشاركة أن تُؤدَّ لا محالة توترات ومشاعر إحباط إذا ما عجزت المؤسسات والإدارات عن مواكبة احتياجات الشباب وأنماط تواصلهم.

42 - حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، يمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 47.9 في المائة من مجموع سكان المغرب.

43 - Fadma Ait Mous et Zakaria Kadiri (dir.), Les jeunes du Maroc. Comprendre les dynamiques pour un nouveau contrat social, Rabat, Economia-HEM, 2021.

44 - الذي يعرف أيضاً باسم «جيل Y»، وهو مواليد ما بين بداية الثمانينات ونهاية التسعينات.

45 - ويسمى أيضاً جيل «المواطنين الرقميين»، ويضم مواليد ما بين نهاية التسعينات ونهاية سنوات 2000. وتشكل هذه الفئة التي لم تعرف العالم بدون أنترنت - 45 <https://www.bercynumerique.finances.gouv.fr/gen-z-une-generation-entre-mythes-illusions-et-realite>: اليوم ما يقرب من 30 في المائة من سكان العالم. انظر

46 - 87.4 % من الأسر متصلة بالإنترنت، مقابل 70.2 % في 2017. وبالمجمل، يبلغ عدد المشتركين في الإنترنت في البلاد 35.574.000 مشترك، وهو ما يمثل حوالي 97 % من سكان المغرب. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، «بحث حول المؤشرات المتعلقة بتجهيزات واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد»، 2023.

47 - OCDE, Renforcer l'autonomie et la confiance des jeunes au Maroc, 2021.

وبالتالي، فإن السلطات العمومية، وطنيا وترابيا، مدعوة إلى الأخذ في الاعتبار خصوصيات شباب اليوم، في تنوعها واختلافها، وإحداث آليات مشاركة أكثر إدماجاً وأكثر مواكبة للتطورات التكنولوجية، وإدراج الأدوات الرقمية في الديناميات التشاركية، وإنشاء منصات التبادل عبر الأنترنت وتثمين المبادرات المواطنة التي يقودها الشباب لتكون رافعات أساسية للاستجابة لانتظاراتهم، وهو ما من شأنه توطيد الثقة المتبادلة بين المواطنين والمواطنات والفاعلين العموميين.

2. المشاركة الرقمية: آلية ناشئة تحظى بإقبال متنامٍ من لدن المواطنين والمواطنات

إن المشاركة الرقمية، رغم أنها لم تتخذ بعد صبغة رسمية ولا تستند إلى تأطير قانوني واضح، تمثل اليوم تعبيرا قويا عن مشاركة المواطنين والمواطنات بالمغرب. وقد وسَّعَ الولوج المُعمَّم إلى المنصات الإلكترونية للمواطنين والمواطنات من نطاق وإمكانيات حرية التعبير، والنقاش العمومي، وتبادل الآراء، بل وحتى التعبئة حول القضايا التي تشغل الرأي العام. وتعكس هذه الظاهرة طلباً متزايداً على المشاركة الفاعلة في الشأن العام.

ويتميز الشباب، باعتبارهم الأكثر استعمالاً للأدوات الرقمية، بانخراطهم في هذه الدينامية، سواء من خلال المناقشات في المنتديات الرقمية، أو عبر إطلاق مبادرات مواطنة أو نشر الآراء النقدية على شبكات التواصل الاجتماعي. إلا أن هذا النمط من المشاركة لا يقتصر على الشباب فقط: فالأفراد من جميع الأعمار والمشارب يستعملون هذه المنصات⁴⁸ للمشاركة في النقاش العمومي أو التعبير عن مطالبهم أو دعم القضايا الاجتماعية أو المجتمعية.

وتتيح هذه الأدوات الرقمية تجاوز إكراهات كبرى مرتبطة بالتباعد الجغرافي أو المستوى الدراسي أو حتى الأمية. ففي المناطق القروية أو النائية، توفر المنصات الرقمية للمواطنين والمواطنات فرصة متميزة لإسماع صوتهم وتقاسم انشغالاتهم والمشاركة في النقاش العمومي. وتمكن العديد من التطبيقات من تيسير مشاركة الأشخاص ذوي المستوى التعليمي البسيط، أو حتى غير المتعلمين، من خلال تمكينهم من المشاركة في النقاش العمومي عبر الوسائط السمعية والبصرية أو الرسائل الصوتية. وهذا يعزز الاندماج الاجتماعي والديمقراطي عن طريق الحد من الحواجز الموضوعية التي تعيق مشاركة المواطنين والمواطنات.

إن تعميم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي واستعمالها من قبل مختلف الفئات العمرية، كما تؤكد معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات⁴⁹، يؤشر إلى أن هذه الشبكات ليست فضاءات للترفيه أو النقاشات الشخصية فحسب، بل إنها أيضاً فضاءات يتشكل فيها الرأي العام وقد تتطلق منها حركات احتجاجية. ويمكن للوسوم (الهاشتاقات) والمنشورات المتداولة عبر الأنترنت، أن تتحول بسرعة إلى أدوات للتعبئة الجماعية، كما كان الشأن على سبيل المثال بالنسبة لحركة المقاطعة التي شهدتها المغرب سنة 2018⁵⁰.

48 - استعمال الشبكات الاجتماعية منتشر بشكل واسع بين مستخدمي الإنترنت المغربية، بغض النظر عن وسط الإقامة (%98.0 في الوسط الحضري و%98.88 في الوسط القروي)، أو العمر (%90.4 ممن تبلغ أعمارهم 75 سنة فأكثر، و%99.9 ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و24 سنة). أو الجنس (%99 من الرجال و%98.8 من النساء). الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، «بحث حول المؤشرات المتعلقة بتجهيزات واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد»، 2023.

49 - المصدر نفسه.

50 - انظر الموضوع الخاص للتحليل السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018.

وعليه، فمن الأهمية بمكان تقنين ومأسسة أنماط المشاركة الرقمية ودمجها ضمن آليات التشاور المعتمدة، وذلك للإنصات باهتمام أكبر إلى النقاشات والاستشارات التي يتم إطلاقها على شبكات التواصل الاجتماعي أو غيرها من الوسائل الرقمية الأخرى، ومن شأن ذلك أن يمكن من توجيه هذه المبادرات الرقمية نحو الآليات المؤسسية، ومن ثم تعزيز مشروعية القرارات العمومية مع تشجيع انخراط أكبر من لدن المواطنين والمواطنات.

مؤطر 3: المنصات الرقمية: رافعة لتعزيز المشاركة المواطنية بالمغرب

يعكس التطور الذي شهدته المنصات الرقمية للمشاركة المواطنية بالمغرب رغبة متزايدة في تعزيز الحوار بين المواطنين والمواطنات والسلطات العمومية. وتعتبر هذه الأدوات الرقمية التشاركية وسيلة لتحديث ودمقرطة ديناميات التشاور، حيث تتيح للمواطنات والمواطنين التعبير عن آرائهم حول القضايا التي تهم المصلحة العامة والمساهمة في إعداد السياسات العمومية.

ومن بين هذه المبادرات، نذكر منصة «أشارك» (ouchariko.ma)، التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تُوفّر فضاءً تفاعلياً يتيح للمواطنات والمواطنين تقاسم آرائهم ومقترحاتهم حول مختلف المواضيع التي تهم تنمية بلادنا. وتهدف هذه المنصة إلى تعبئة الذكاء الجماعي لإثراء النقاش العمومي وتعزيز ديمقراطية تشاركية أكثر إدماجاً.

من جهته، وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان منصة (TaabiratRaqmya.ma)، وهي منصة رقمية حول حرية الرأي والتعبير في الفضاء الرقمي، تسعى إلى تشجيع الحوار بين المواطنين والمواطنات والخبراء المتخصصين والفاعلين المعنيين حول هذا الحق الأساسي.

علاوة على ذلك، تم إطلاق منصات تشاركية أخرى تستهدف مجالات محددة مثل التعليم، إعداد التراب الوطني، التنمية المستدامة، وغيرها.

وتمتد هذه الدينامية أيضاً إلى المستوى الترابي، حيث بادرت العديد من الجهات والجماعات إلى إطلاق استشارات عبر الأنترنت بمناسبة إعداد برامجها التنموية. فعلى سبيل المثال، استعانت جهة فاس وجماعات مثل الدار البيضاء وسلا وأكادير بمنصات رقمية لاستقاء انتظارات الساكنة المحلية بشأن مواضيع متنوعة.

وتساهم هذه المبادرات في تعزيز القرب بين السلطات العمومية والمواطنات والمواطنين، مما يجسد خطوة أساسية في مسار تحديث الفعل العمومي بالمغرب، حيث تجمع بين الابتكار التكنولوجي والديمقراطية التشاركية.

III. المبادرات المواطنية بالمغرب: مبادرات مبتكرة وواعدة تواجه تحدي الاستدامة والمأسسة

يشمل مجال المشاركة المواطنية بالمغرب العديد من المبادرات المبتكرة، التي تم إعمالها سواء على الصعيد الوطني أو الترابي. وعلى الرغم من أهمية هذه التجارب وبعدها الواعد، فإنها لم تخضع بعد للمأسسة على النحو الذي يضمن استدامتها ويتيح تعميمها.

1. المبادرات الوطنية

لقد بادرت الدولة والسلطات العمومية إلى إطلاق آليات مرتبطة بمهام محددة أو سياقات ظرفية أو مؤسساتية للاستشارة والتشاور. كما عملت العديد من الهيئات واللجان الخاصة على إشراك عموم المواطنين والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في ديناميات التشاور والتداول التي تشرف عليها. لقد ساهمت هذه المبادرات في إرساء أسس ثقافة وممارسة فضلى في مجال المشاركة المواطنة، كما أن الاهتمام المطرد الذي تبديه المواطنين والمواطنون بهذه المقاربة يبرز وجود إمكانات واعدة لتعزيز الديمقراطية التشاركية ومسلسل اتخاذ القرار بشكل مستدير، شريطة تحويل هذه الممارسات إلى آليات رسمية ومنهجية.

وتجدر الإشارة إلى أن العقدين الماضيين شهدا إشراكا متزايدا للمجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين وكذا عموم المواطنين والمواطنون. وفي ما يلي بعض الأمثلة التي تبرز هذه الأنماط الجديدة للمشاركة.

اللجان الاستشارية الملكية

منذ بداية سنوات 2000، تعزز المشهد المؤسسي المغربي باعتماد آليات حكامه مستقلة، تعددية، ومنفتحة على المشاركة المواطنة. وقد انطلقت هذه الدينامية باليتين قامتا بعمل واسع النطاق على المستوى التقييمي والتشخيصي والاستشاري، لماضي البلاد وحاضرها ومستقبلها، من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة⁵¹ وتقرير «خمس سن سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025»⁵². وقد تجلى إعمال المقاربة التشاركية بشكل ملحوظ من خلال العديد من المبادرات الهامة. وفي ما يلي أبرزها:

- اللجنة الاستشارية للجهوية: عُهد إلى هذه اللجنة التي جرى تنصيبها بتاريخ 3 يناير 2010، ببلورة نموذج وطني لجهوية متقدمة لحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجموع التراب الوطني. وتمثل الهدف من هذه المبادرة في تشجيع المشاركة المواطنة وتعزيز اللامركزية وإرساء حكامه ديمقراطية. وقد أجرت اللجنة في معرض اضطلاعها بمهمتها سلسلة من الاستشارات الموسعة مع العديد من الفاعلين، من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، ومنتخبين محليين، وجمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الوطنيين والدوليين. وقد كان لهذه الاستشارات دورا حاسما في ضمان بلورة نموذج يراعي الخصوصيات الجهوية ويستجيب في الآن ذاته لانتظارات المواطنين والمواطنون.

- اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور: شكلت منهجية اشتغال هذه اللجنة، التي أعلن صاحب الجلالة عن إحداثها في خطابه السامي بتاريخ 9 مارس 2011، تجسيدا عمليا أيضا لهذه المقاربة التشاركية. إذ لم يقتصر عملها على مراجعة النص الدستوري والإنصاف إلى الخبراء والمختصين فقط في الفقه الدستوري، بل انفتحت على كافة القوى الحية في المجتمع. وقد مكنت هذه الآلية من إدماج مساهمات مختلف الفعاليات المجتمعية، بما يستجيب للتطلعات التي أعربت عنها الحركات الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، شكلت المقترحات المستمدة من المذكرات التي تلقتها اللجنة 80

51 - <https://www.cndh.ma/ar/rubriques/ltwthyq/lsdrt/tqyr-hyy-Insf-wlmslh>

52 - <https://bit.ly/4aqfWUH>

في المائة من مجموع قاعدة المعطيات التي تم اعتمادها في أشغال اللجنة⁵³؛ وهو ما يبرز العناية التي حظيت بها تلك المقترحات في بلورة مشروعها النهائي.

- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي: على إثر إحداثها من لدن جلالة الملك، باشرت اللجنة مهامها طبقاً للتوجيهات الملكية السامية، معتمدة مقاربة تشاركية في بلورة النموذج التنموي الجديد للمملكة. هكذا، سهرت اللجنة على الإشراف الفعلي لجميع مكونات المجتمع في هذه الدينامية، بمن في ذلك عموم المواطنين والمواطنات. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت اللجنة العديد من آليات الاستشارة لضمان انخراط مجموع فئات الساكنة وعززتها بمواكبة تنظيمية ملائمة لتشجيع المشاركة الفعلية والواسعة النطاق للمواطنين والمواطنات في تحديد التوجهات الكبرى ذات الصلة بالنموذج التنموي للمملكة.

تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي جرى تنصيبه سنة 2011، كفضاء تعددي للتفكير الجماعي والنقاش وتبادل الأفكار والإنصات إلى القوى الحية للأمة والاستجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات. ويتجلى هذا التوجه القوي للمجلس في المقاربة والمنهجية التي يعتمدها في مختلف أعماله وأنشطته، بحيث يحرص على أن تكون جميع آرائه وتقاريره موضوع استشارات واسعة ومعقدة مع مختلف الفاعلين المعنيين، وأن تقوم بشأنها نقاشات ومداومات بين أعضاء المجلس الذين يمثلون المجتمع المدني المنظم.

ويشكل تقرير المجلس حول «النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة» تجسيدا حيا لهذه المقاربة. إذ باشر المجلس بمناسبة إنجاز مسلسلة واسعة من الإنصات والتشاور والاستشارة، مع ما يقارب 1500 شخص من مختلف المشارب، يمثلون المنتخبين والإدارة المركزية والترابية، وفعاليات المجتمع المدني، والمنظمات النقابية، والفاعلين الاقتصاديين، مع انفتاح خاص على الشباب والنساء، وذلك تأكيداً لالتزام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإدماج مختلف جهات النظر والتي غالباً ما تكون غير ممثلة بالقدر الكافي في عمليات الاستشارة والتشاور.

بالإضافة إلى ذلك، عزز المجلس التزامه من أجل النهوض بالديمقراطية التشاركية، من خلال الحرص على إدماج أكبر للمواطنين والمواطنات والفاعلين على المستوى الترابي في مسلسل إعداد آرائه وتقاريره. وقد تجسد هذا الالتزام عبر ثلاث ديناميات مترابطة ومتكاملة:

العمل، بشكل ممنهج، عند إنجاز أي رأي أو تقرير، على إطلاق استشارات مواطنة على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) التي وضعها المجلس لهذا الغرض، والتي تساهم في توسيع نطاق الإنصات والتشاور بشكل كبير. إذ تُمكن المواطنين والمواطنات، سواء من المقيمين بالمغرب أو بالخارج، من المساهمة بأرائهم وطرح مقترحاتهم حول مختلف القضايا التي يعكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على دراستها. وقد شهدت سنة 2023 إطلاق 10 استشارات مواطنة، استقطبت حوالي 11.000 مساهمة.

53 - منتدى بدائل المغرب، "من أجل تفعيل الحق في العريضة الشعبية والمبادرة التشريعية"، 2013.

- إضفاء عمق ترابي على عمل المجلس، بهدف تحقيق تمثّل أفضل للحاجيات التنموية في المجالات الترابية وتعزيز إشراك الفاعلين المحليين في عمل المجلس ومبادراته. وتتجلى هذه الدينامية بشكل خاص في (أ) العمل، بشكل ممنهج عند إنجاز أي رأي أو تقرير، على تنظيم جلسات إنصات مع الفاعلين الترابيين، وكذا القيام بزيارات ميدانية؛ (ب) وعقد اجتماعات للجمعية العامة للمجلس وبعض أنشطته في الجهات.
- جعل المجلس أكثر انفتاحاً على الوسط الأكاديمي وأقرب إلى الشباب، لا سيما من خلال دينامية الانتقال إلى جهات المملكة للالتقاء بالطلبة في الجامعات العمومية والخاصة. وهي فرصة للتفاعل مع الطلبة وباقي مكونات الوسط الأكاديمي بشأن عمل المجلس والقضايا التي يشتغل عليها.

2. مبادرات على مستوى المجالات الترابية⁵⁴: الميزانية التشاركية

الميزانية التشاركية هي نمط مبتكر للحكامة التشاركية يتيح مشاركة فاعلة للمواطنين والمواطنات في تدبير أوجه استخدام المال العام. وقد ظهرت هذه المقاربة في بورتو أليغري بالبرازيل سنة 1989⁵⁵، وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم، لتعكس بذلك تقدماً نحو إقرار المزيد من الديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية. وقد ساهمت هذه التجارب في تعزيز ثقافة العيش المشترك واحترام وحماية الفضاء والملك المشترك. كما أنها سمحت بتجاوز ما يسميه المحللون بظاهرة «ليس في حديقة منزلي» (Not In My BackYard)⁵⁶، والتي تشير إلى موقف يقبل فيه بعض الناس بضرورة إقامة مشروع ما، لكنهم يعارضون إقامته بالقرب من سكنهم لأسباب مختلفة. لذلك، فقد شكلت هذه التجارب فرصة لغرس ثقافة تجاوز المصالح الفردية أو الفئوية للمساهمة في تحقيق الصالح العام.

ويتم في إطار الميزانية التشاركية، تخصيص جزء من ميزانية جماعة ترابية معينة لتمويل مشاريع يحددها المواطنون بشكل مباشر. وتتميز هذه الآلية عن التدبير الميزانياتي التقليدي بطبيعتها الدامجة، إذ يتم إشراك المواطنين والمواطنات، سواء كانوا أفراداً أو منظمات للمجتمع المدني، منذ وضع التصور الخاص بالمشروع، كما يضطلعون بدور مباشر في الموارد المرصودة له، وتنفيذه وتقييمه.

وترمي الميزانية التشاركية إلى تحقيق عدة أهداف تشمل ديمقراطية عملية اتخاذ القرار، وتحسين فهم السياسات العمومية، وتشجيع المقاربة الدامجة والنهوض بالشفافية، والتدبير الأمثل للمال العام، بغية تلبية الحاجيات المحلية بشكل أفضل. كما أنها تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وروح المواطنة والشعور بالانتماء إلى المجال الترابي، مع العمل على تقليص التفاوتات وتحسين شفافية الفعل العمومي المحلي.

هذا، ورغم أن القوانين التنظيمية للجماعات الترابية لا تنص على آلية «الميزانية التشاركية» ضمن الآليات التشاركية للحوار والتشاور، فإن اعتمادها من قبل بعض الجماعات يظل منسجماً مع روح

54 - أنجزت المديرية العامة للجماعات الترابية دليلاً يسلط الضوء على عدد من المبادرات في مجال تشجيع المشاركة المواطنة:

<https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/asdarat/dlyl-hwl-almmarsat-alfldly-ilmsharkt-almwatnt>

55 - <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000113822>

56 - DEAR, Michael. Understanding and overcoming the NIMBY syndrome. Journal of the American planning association, 1992, vol. 58, no 3, p. 288-300.

المقتضى الدستوري فيما يتعلق بتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات في إعداد برامج التنمية وتتبعها (الفصل 139)⁵⁷، كما ينسجم مع الالتزامات الانتدائية للمنتخبين في تطوير آليات الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير شؤون جماعتهم الترابية⁵⁸.

وفي هذا الإطار، بادر عدد من الجماعات إلى برمجة وتنفيذ مشاريع في إطار الميزانية التشاركية، سواء تلك المنجزة بإشراف من فاعلين محليين (جماعة تزنييت وجماعة بلفاع على سبيل المثال)، أو تلك المنفذة في إطار برامج التعاون الدولي (كما هو الشأن بالنسبة لجماعة شفشاون). وقد مكنت هذه المبادرات من تحسيس المواطنين والمواطنات بطبيعة وأهمية الرهانات المتصلة بتدبير الشأن المحلي، وكذا من تعزيز الحوار بين المنتخبين والساكنة.

57 - قامت المديرية العامة للجماعات الترابية في هذا الإطار بإنجاز دليل وبطاقة عملية وكبسولة ووحدة تكوينية حول الموضوع. وبحسب المديرية فقد تمت مواكبة عدد من الجماعات المنضوية في إطار الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة، التي اختارت إرساء «الميزانية التشاركية» في إطار مشروع انفتاحها على المواطنين والمواطنات. (الحسيمة، سطات، أزيلال، بني ملال، تارودانت، تزنييت، طاطا، وجدة، العرائش...)

58 - ضمن ميزانية الجماعة الموجهة للاستثمار.

مؤطر 4: تجارب مبتكرة في مجال الميزانية التشاركية بالمغرب

- جماعة بلفاع: جرى إطلاق هذا الورش التشاركي بفضل توفر إرادة سياسية لدى المنتخبين. كما استفادت التجربة من وجود مجتمع مدني محلي دينامي، فضلا عن الثقافة القوية للمشاركة والتعبئة الجماعية التي تميز منطقة سوس. وعلى الرغم من الإكراهات والتحديات التي واجهت العمل⁵⁹، فقد تم احترام المقاربة التشاركية، ودُعي السكان للتصويت على المشروع الذي وقع عليه اختيارهم. وقد مكنت هذه التجربة، بحسب القائمين عليها، من توسيع نطاق المشاركة على صعيد الجماعة، وفتح فرص شراكة جديدة مع الجمعيات المحلية، وتعبئة موارد مبتكرة لإنجاز المشاريع من خلال انخراط ومشاركة الساكنة، وهو ما سمح بتعزيز العمل التطوعي والأشغال الموجهة للصالح العام، وبإقي أشكال الدعم والاحتضان المؤسسي.

- جماعة تزنيث: لقد كان للتجربة الرائدة لجماعة تزنيث في مجال الميزانية التشاركية، حسب القائمين عليها، آثار إيجابية عدة: فبفضل الاحتكاك المباشر بواقع تدبير الشأن الجماعي، مع ما ينطوي عليه من إكراهات ومتطلبات، تمكن السكان من الوقوف بشكل أفضل على حجم الحاجيات وطبيعة الإكراهات المتعلقة بالموارد. كما تمكنوا من فهم نطاق اختصاصات الجماعة الترابية وتملكها بشكل أفضل. وهو ما ساهم في تغيير تمثلات الساكنة وانتظاراتها، وفي ترسيخ ثقافة الصالح العام في صفوف ساكنة الجماعة.

- جماعة شفشاون: انطلق هذا المشروع سنة 2014، وقد استفاد من تمويل من الاتحاد الأوروبي. ورغم أن هذا المشروع النموذجي يندرج في إطار التعاون الدولي، إلا أنه سعى ليكون تمرينا بيذاغوجيا وفرصة لتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات. وقد ارتكز المشروع على جملة من المكونات الأساسية أبرزها تحسيس وتكوين المنتخبين وموظفي الجماعات وأعضاء جمعيات المجتمع المدني على المستوى المحلي، ومواكبتهم تقنيا في أعمال منهجية الميزانية التشاركية وتنفيذها. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة في ضمان استدامة المقاربة التشاركية وتعزيز شفافية المسلسل برمته وضمان ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وقد مكنت هذه المبادرات، فضلا عن إنجاز وتمويل مشاريع اختارها السكان أنفسهم، من تحسيس المواطنين والمواطنات بطبيعة ونطاق اختصاصات ومهام المؤسسات، وذلك من أجل تنظيم وتوجيه انتظاراتهم بشكل أفضل. وقد حققت هذه الآلية التشاركية التي جرى تجربتها نتائج جد إيجابية، إذ أتاحت انفتاحاً أكبر لمجلس الجماعة على مختلف قنوات التواصل (الصحافة، البلاغات الصحفية، جهود التوعية والتحسيس، شبكات التواصل الاجتماعي، وغير ذلك)، مما أدى إلى تعزيز سبل الحصول على المعلومات وتقريب الساكنة المحلية من عمل المنتخبين بشكل أكبر. كما مكنت من تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني، لاسيما من خلال الاستفادة من التكوين على مبادئ المواطنة وطرق مساءلة مجلس الجماعة.

59 - كانت الموارد التي تتوفر عليها الجماعة، والتي يمكن استخدامها لتمويل مشاريع للتنمية التشاركية، متسمة بمحدوديتها. إضافة إلى ذلك، لا يتضمن نظام محاسبة الجماعات بابا مخصصا لتمويل المشاريع المنجزة في إطار الميزانية التشاركية.

IV. من أجل رؤية وطنية متجددة لمشاركة المواطنين والمواطنات يتقاسمها مختلف الفاعلين، وتمكن من توسيع نطاق المشاركة وأشكالها وتيسير تملكها من لدن المواطنين والمواطنات

شكل دستور 2011 خطوة هامة في إرساء الديمقراطية التشاركية، من خلال التنصيص على إطار قانوني يتيح مشاركة أكبر للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة وعلى مستوى الحكامة. إلا أن تحقيق المشاركة الكاملة يقتضي تجاوز التحديات المتعلقة بالإعمال الفعلية للآليات التشاركية، وضمان استمراريتها وفعاليتها، والنهوض بثقافة المشاركة الفاعلة والدامجة داخل المجتمع المغربي.

ومن هذا المنطلق، تم تطوير العديد من المبادرات المبتكرة، التي تتطلب العمل على مأسستها وضمان استدامتها وتعميمها، بما يكفل استدامة أثرها. ويبقى نجاح هذه المبادرات رهيناً بالقدرة على تجاوز الصعوبات المتعلقة بتنزيلها، وترصيد الممارسات الفضلى، وترسيخ ثقافة حقيقية للمشاركة تتسجم مع القيم الإيجابية المتجذرة في المجتمع المغربي.

بالإضافة إلى ذلك، تتدرج هذه الدينامية التشاركية في سياق تطور عميق في أنماط الانخراط في الشأن العام، يعكسه طلب متزايد لدى المواطنين والمواطنات للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. ويُجسّد هذا الطلب تحولاً على مستوى سلوك وانتظارات المواطنين والمواطنات، سيما الشباب، الذين يتطلعون للتأثير على القرارات العمومية، وتعزيز شفافية المؤسسات ومسئوليتها، والنهوض بديمقراطية تشاركية ودامجة.

وللاستجابة، على الوجه المطلوب، لهذا الطلب المتزايد، يتعين تعزيز الآليات التشاركية الحالية، بما يكفل تحقيق مشاركة أوسع نطاقاً وأكثر إدماجاً. ويقتضي ذلك تبسيط المساطر، وتحسيس المواطنين والمواطنات، والتربية على المشاركة، مع العمل على ضمان تمثيلية فعلية للفئات المهمشة. وتستهدف هذه الجهود إعادة الثقة بين المواطنين والمواطنات والمؤسسات العمومية وتعزيزها، وذلك بما يُمكن من تهيئة الظروف المواتية لانبثاق ديمقراطية تشاركية ودامجة فعلية.

ولبلوغ هذه الغاية، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى بلورة رؤية وطنية متجددة لمشاركة المواطنين والمواطنات يتقاسمها مختلف الفاعلين، وتمكن من توسيع نطاق المشاركة وأشكالها وتيسير تملكها من لدن المواطنين والمواطنات. وهذا يستلزم اعتماد آليات تكون متاحة أمام الجميع وشفافة ومراعية لمختلف الخصوصيات، مع الارتكاز على المبادرات المبتكرة في هذا المجال.

وتطمح هذه الرؤية إلى إرساء زخم تشاركي قوي، بحيث يشعر في ظله كل مواطن بأنه محل اهتمام وأن صوته مسموع، وبأنه فاعل مشارك بشكل كامل في بناء حاضر ومستقبل البلاد، وذلك من خلال تشجيع الحوار البناء وترسيخ ثقافة المشاركة الفاعلة والدامجة على جميع المستويات.

وفي هذا الأفق، تتمحور توصيات المجلس حول ثلاثة محاور رئيسية:

- تعزيز الآليات الدستورية للمشاركة وتيسير تملكها من لدن المواطنين والمواطنات؛
- تنويع وتعميم الأشكال المبتكرة للمشاركة في مسلسل اتخاذ القرار العمومي، وطنياً ومحلياً؛
- دعم الفاعلين المنخرطين في جهود تشجيع وتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات.

المحور الأول: تعزيز الآليات الدستورية للمشاركة وتيسير تملكها من لدن المواطنين والمواطنين

- ضمان الأعمال الفعلية للآليات التشاركية (العرائض والمقترحات في مجال التشريع) المنصوص عليها في الدستور:
 - تسريع وتيرة تبسيط الإجراءات ذات الصلة، بما يُمكن من جعلها متاحة للولوج بشكل أكبر وإرساء الظروف المواتية لتملك هذه الآليات من طرف المواطنين والمواطنات.
 - استخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة مبتكرة للنهوض بالديمقراطية التشاركية لاسيما من خلال وضع آليات حديثة من قبيل العرائض الإلكترونية، بما يُمكن من تعزيز الانخراط المواطن في الشأن العام.
 - ملاءمة الإطار القانوني المنظم للجمعيات مع المقترحات الدستورية المتعلقة بالمشاركة المواطنة، لا سيما من خلال وضع تعريف قانوني «للجمعيات المهمة بالشأن العام».
 - توسيع إمكانية تقديم العرائض الوطنية لتشمل الجمعيات كذلك إلى جانب المواطنين والمواطنات.
 - وضع نموذج للنظام الداخلي للجماعات الترابية يحدد كفاءات تنزيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما يمكن من الأعمال الفعلية لهذه الآليات وتوحيد طريقة اشتغالها.
 - حث الفاعلين الترابيين على الاضطلاع بدور فعال في دعم دراسة هذه الآليات والتنزيل الفعلي لها.
 - التواصل المنتظم مع جميع الأطراف المعنية من أجل استقاء آرائها حول آليات المشاركة، وتقويمها عند الاقتضاء وضمان فعاليتها وجدوايتها.
- تعزيز ومأسسة آليات المشاركة بشأن الاختيارات والمشاريع التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين والمواطنات أو تلك التي تحظى باهتمامهم:
 - إدراج مقترحات وآليات إلزامية في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمشاريع العمومية الكبرى في مجال التهيئة، لإشراك المواطنين والمواطنات بدءاً من المراحل الأولى للمشروع، وذلك بما يضمن استشارة فعلية ودامجة.
 - العمل بطريقة شفافة على نشر المساطر والأساليب المستخدمة أثناء الاستشارات المواطنة والنتائج المحصل عليها، والحرص على تقديم تقارير واضحة حولها. ومن شأن ذلك أن يمكن من ضمان إمكانية الوصول إلى المعلومة، وتيسير تقييمها من قبل جميع الأطراف المعنية، وتعزيز مسؤولية المؤسسات.
- تقوية الآليات التشاركية من أجل تعزيز ثقة المواطنين والمواطنات في المؤسسات:
 - تمكين المواطنين والمواطنات من آليات واضحة ومتنوعة للإدلاء بآرائهم حول مختلف القضايا العمومية، سواء بطريقة مؤطرة أو عفوية، مع ضمان التفاعل الممنهج مع مساهماتهم بما يجعلهم يدركون أن صوتهم مؤثر.

- الإنصات والتفاعل مع مساهمات المواطنين والمواطنات، من خلال المنصات والآليات الرقمية الخاصة بالمشاركة المواطنة.

- تنظيم لقاءات منتظمة بين المواطنين والمواطنات والمنتخبين، من خلال ديمومات داخل مقرات الهيئات المنتخبة و/أو فضاءات رقمية معدة لهذا الغرض، وذلك لتعزيز التواصل والتفاعل المباشر.

المحور الثاني: تنويع وتعميم الأشكال المبتكرة للمشاركة في مسلسل اتخاذ القرار العمومي، وطنياً ومحلياً

- جعل المبادرات المبتكرة في مجال المشاركة نماذج تُحتذى، من خلال مأسستها وضمان استدامتها:
- تحديد المبادرات المبتكرة الموجودة حالياً، على المستويين الوطني أو المحلي، وتحليل أساليبها ونجاحاتها وتحدياتها وتأثيراتها، وتقييم مدى جدواها وفعاليتها واستدامتها على المدى البعيد.
- وضع آليات تمويل قارة لضمان استدامة هذه المبادرات، وتشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من أنماط التمويل البديلة.
- تحسيس المواطنين والمواطنات وإشراكهم في المبادرات المبتكرة، مع العمل على تثمين التجارب الناجحة وتقاسم الخبرات بما يشجعهم على المشاركة الفاعلة.
- إدماج الفاعلين حاملي الديناميات الجديدة (الميدانية أو في الفضاءات الرقمية) في الهيئات التشاورية على الصعيدين الوطني والمحلي.
- الاعتراف بأدوار «المُيسِّرات والمُيسِّرين» للمشاركة المواطنة وتشجيعهم على مواصلة هذه الأدوار، لاسيما في تحسيس ومواكبة وتأطير مشاركات المواطنين والمواطنات على المستوى الترابي.
- جعل المستوى الترابي الفضاء الأمثل للنهوض بمبادرات تشاركية مبتكرة:
- تطوير وتنويع آليات الحوار والتشاور المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بما يكفل إشراكاً موسعاً وشاملاً وفاعلاً للمواطنين والمواطنات في بلورة «برنامج عمل الجماعة»، و«برنامج تنمية العمالة أو الإقليم»، و«برنامج التنمية الجهوية».
- تضمين الأنظمة الداخلية وباقي النصوص التنظيمية المؤطرة للجماعات الترابية التزامات إجرائية حول كفاءات النهوض بالديمقراطية التشاركية.
- تخويل المواطنين والمواطنات إمكانية التبليغ عن أي مشاكل تهم التنمية المحلية وتقديم اقتراحات حلول وتقاسم المعلومات عبر منصات رقمية معدة لهذا الغرض.
- تشجيع وتعميم العمل بالميزانية التشاركية:
- إدراج الميزانية التشاركية في مقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، على أن تخصص لها حصة من ميزانية الاستثمار لا تقل عن 5 في المائة.
- ملاءمة النصوص القانونية المتعلقة بمالية وميزانية الجماعات، بشكل يسمح بالإدراج الممنهج للميزانية التشاركية في عملياتها التدييرية.

- تشجيع تبادل الخبرات بين الجماعات الترابية بالمغرب وعلى المستوى الدولي، بما يتيح تعزيز وتحسين الممارسات المتعلقة بالميزانية التشاركية.
- تكوين المواطنين والمواطنات والجمعيات المحلية في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم المشاريع في إطار الميزانية التشاركية.
- تحسيس وتكوين الموظفين في مجال تدبير الميزانية التشاركية ودعمها.

المحور الثالث: دعم الفاعلين، من القطاعين العام والخاص، المنخرطين في جهود تشجيع وتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات

- تحفيز الاهتمام والانخراط في الشأن العام لدى المواطنين والمواطنات، من خلال غرس مبادئ المشاركة منذ سن مبكرة، وذلك عبر منظومتَي التعليم والإعلام:
- النهوض بالتربية على المواطنة والمشاركة المجتمعية منذ سن مبكرة.
- تشجيع تنظيم أنشطة تطبيقية للمحاكاة التعليمية في مجال الشأن العام (نقاشات عمومية، انتخابات، ورشات لصياغة القوانين، جلسات برلمان، مجلس جماعة، منظمة دولية...) من أجل تمكين الشباب من إدراك أهمية المشاركة في الشأن العام، واستشعار حجم تأثيرهم على القرار العمومي.
- تشجيع الشباب على العمل التطوعي وإشراكهم في مشاريع تهم جماعتهم أو في مبادرات متعلقة بالمرفق العام من أجل تمكينهم من اكتساب تجربة عملية وجعلهم يقفون على حجم التأثير الذي يمكن أن يكون لانخراطهم. ومن شأن ذلك أن يمكنهم من فهم أفضل لأدوار المؤسسات وإقامة روابط ملموسة مع المنتخبين والمسؤولين العموميين.
- التعاون مع وسائل الإعلام بمختلف أشكالها (المكتوبة، السمعية البصرية والرقمية) من أجل إعداد برامج إعلامية تتعلق بتدبير الشأن العام، تسلط الضوء على الدور الأساسي الذي تضطلع به مشاركة المواطنين والمواطنات وأثر ذلك على المجتمع.
- تمكين الهيئات والآليات التشاركية من الموارد البشرية والمالية الضرورية لحسن سيرها:
- تعزيز كفاءات ومعارف المنتخبين والموظفين العموميين داخل المؤسسات العمومية والإدارات، بما يمكنهم من الإلمام بالآليات التشاركية.
- تخصيص ميزانية للآليات التشاركية، خاصة على مستوى الجماعات الترابية.
- الحرص على جعل البنيات التحتية المادية الموجهة لاحتضان الأنشطة التشاركية داخل المؤسسات (فضاءات اللقاءات، التجهيزات السمعية البصرية، وغيرها) متاحة وملائمة.
- تعزيز الدعم المقدم للجمعيات النشيطة في مجال النهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات:
- إعداد برامج للتكوين ولتعزيز القدرات لفائدة جمعيات المجتمع المدني، لتمكينها من بلورة وتنظيم وحسن تشييط الديناميات التشاركية والمبادرات المواطنة.

- تقديم دعم مالي للجمعيات التي تنفذ مشاريع ترمي إلى النهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات.
- إحداث فضاءات مادية أو رقمية لتشجيع الانتظام في إطار شبكات من أجل تمكين الجمعيات من الالتقاء وتبادل الأفكار والتعاون في تنفيذ مشاريع مشتركة وتقاسم تجاربها وممارساتها الفضلى.
- تشجيع الشراكات الاستراتيجية بين الجمعيات، والمقاولات والمؤسسات العمومية، من أجل تعزيز المبادرات المتعلقة بمشاركة المواطنين والمواطنات وتعميمها على الصعيدين الوطني والمحلي.

الملاحق

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة	أحمد عبادي
مقررة الموضوع	لطيفة بنواكريم
الأعضاء	عبد العزيز عدنان
	نبيل حكمت عيوش
	أحمد بهنيس
	العربي بلعربي
	مصطفى بنحمزة
	عثمان بنجلون
	الطاهر بنجلون
	محمد بنقدور
	مريم بنصالح شقرون
	فؤاد ابن الصديق
	ليلي برييش
	علي بوزعشان (توفي في نونبر 2023)
	عبد الله دكيك
	جامع المعتصم
	لحسن حنصالي
	أرمان هاتشويل
	ادريس الإيلالي
	عبد العزيز إوي
	مصطفى اخلافة
	أمين منير العلوي
ألبيير ساسون	
سعد الصفرىوي	
محمد وكريم (توفي في فبراير 2024)	
احجبوها الزبير	

أحمد بندلة محمد أمين شرار	الخبيران الدائمان بالمجلس
إبراهيم لساوي يوسف ستان	الخبيران المكلفان بالترجمة

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الداخلية/ المديرية العامة للجماعات الترابية - الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان 	قطاعات حكومية
<ul style="list-style-type: none"> - جمعية جهات المغرب - الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم - الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات - جماعة بلفاع 	جماعات ترابية
<ul style="list-style-type: none"> - جمعية سمس- مشاركة مواطنة - جمعية تاركة للتنمية والبيئة - جمعية باني للتنمية (تزنيت) 	جمعيات المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> - حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، حزب العدالة والتنمية، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الحركة الشعبية، الحزب الاشتراكي الموحد 	أحزاب سياسية
<ul style="list-style-type: none"> - الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الفدرالية الديمقراطية للشغل 	نقابات
<ul style="list-style-type: none"> - إيضا غياردو (Eva Gallardo)، مكلفة بالمشاريع بالصندوق الأندلسي للبلديات من أجل التضامن الدولي (FAMSI) بالمغرب 	مؤسسات

<p>- حسن رشيق، باحث في الأنثروبولوجيا، جامعة الحسن الثاني</p> <p>- زكرياء قادري، باحث في العلوم الاجتماعية، جامعة الحسن الثاني</p> <p>- ادريس كسيكس، مدير مركز «إيكونوميا» للبحث التابع لمعهد الدراسات العليا للتدبير (HEM)</p> <p>- بديهة النحاس، باحثة في العلوم الاجتماعية، جامعة محمد الخامس</p> <p>- أيمن الشراكي، خبير مختص في قضايا الشباب والمجتمع المدني</p> <p>- عبد الله الترابي، خبير في الشؤون السياسية وصحفي</p>	<p>خبراء وباحثون</p>
--	-----------------------------

الملحق رقم 3: ملخص نتائج البحث الميداني حول مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام

تم إجراء هذا البحث الميداني في إطار إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لرأيه حول مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام بالمغرب من أجل فهم طبيعة هذه المشاركة ومداهها ومختلف أشكالها، وذلك بما يمكن من تسليط الضوء على واقع مشاركة المواطنين والمواطنات ومختلف الدوافع والعقبات والانتظارات ذات الصلة بها⁶⁰.

واستهدف هذا البحث، الذي شمل عينة إحصائية تمثيلية لسكانة المغربية، تسليط الضوء على ما يلي:

- المعوقات التي تحول دون المشاركة؛
- الرافعات الكفيلة بتشجيع المشاركة؛
- مواضيع المشاركة ووسائلها، كما يتطلع إليها المشاركون والمشاركات في البحث.

منهجية البحث:

تم إنجاز البحث على مرحلتين: بحث كمي عن طريق استبيان، وبحث نوعي من خلال مجموعات بؤرية (focus groups).

تم إجراء البحث الكمي على عينة مكونة من 1000 شخص من سكان الوسطين الحضري والقروي، من مختلف جهات المغرب (هامش الخطأ +/- 3%) في الفترة ما بين 03/01/2024 و 22/01/2024.

• أما البحث النوعي، فشمل 4 مجموعات بؤرية، وتم إجراؤه بعد البحث الكمي في الفترة ما بين 31/01/2024 و 01/02/2024 بمدينة الدار البيضاء. واستغرقت مدة اشتغال كل مجموعة بؤرية حوالي ساعة ونصف، وشملت ما يلي:

- 1 مجموعة بؤرية تتشكل من نساء ورجال صرحوا بأنهم يشاركون في الشأن العام، تتراوح أعمارهم

60 - الدراسة من إنجاز مكتب الدراسات «Sunergia».

بين 25 و44 سنة، ينتمون إلى الفئة السوسيو مهنية «ج»⁶¹؛

- 3 مجموعات مكونة من أشخاص صرحوا بأنهم لا يشاركون في الشأن العام، منهم:
- نساء ورجال تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، ينتمون إلى الفئة السوسيو مهنية «ج»؛
- نساء ورجال تتراوح أعمارهم بين 35 و54 سنة، ينتمون إلى الفئة السوسيو مهنية «ج»؛
- نساء ورجال تتراوح أعمارهم بين 35 و54 سنة، ينتمون إلى الفئتين السوسيو مهنيتين «أ» و«ب».

البحث الكمي:

مستوى المشاركة

- كشف البحث انخفاض معدلات المشاركة، مع تسجيل معدلات أفضل نسبياً لنوايا المشاركة مستقبلاً، لكنها تبقى ضعيفة على العموم:

حاليا	حسب نوايا المشاركة مستقبلا
7 %	32 %
5 %	22 %
0.5 %	4 %
0.9 %	4 %

بروفائيات المشاركات والمشاركين في البحث:

المستجوبون الذي صرحوا بأنهم يشاركون في الشأن العام:

- ينتمي المستجوبون الذين صرحوا بأنهم يشاركون في الشأن العام (الذين يشكلون 7 في المائة من مجموع المستجوبين) إلى مختلف الجهات والفئات السوسيو مهنية، على أن غالبهم ينتمون إلى الفئتين السوسيو مهنيتين «أ» و«ب»⁶²، والفئة العمرية ما بين 25 و34 سنة.
- من بين المستجوبين الذين يدلون بأرائهم بطريقة رسمية (الذين يمثلون نسبة 7 في المائة)، صرح نصفهم أنهم يقومون بذلك من خلال المشاركة في المظاهرات، و20 في المائة يتخذون خطوات ميدانية على أرض الواقع، و12 في المائة يعبرون عن مواقفهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي و10 في المائة من خلال موقع رسمي.
- المواضيع الأربعة الرئيسية التي تفاعل معها المستجوبون هي: الاقتصاد/التشغيل، تهيئة الفضاءات العمومية، المدرسة/التعليم وكلفة المعيشة.
- بلغت نسبة رضاهم عن تجربة المشاركة 69 في المائة.

61 - الأسر التي تتوفر على دخل شهري صافٍ يتراوح بين 6.000 و12.000 درهم.

62 - الأسر التي تتوفر على دخل شهري صافٍ يتجاوز 12.000 درهم.

- يتمثل السبب الرئيسي لعدم رضا المستجوبين في غياب التفاعل مع مشاركتهم.
- المستجوبون الذي صرحوا بأنهم لا يشاركون في الشأن العام:
 - ينتمي المستجوبون الذين صرحوا بأنهم لا يشاركون في الشأن العام (الذين يشكلون 93 في المائة من مجموع المستجوبين) إلى مختلف الجهات والفئات السوسيو مهنية، على أن غالبيتهم ينتمون إلى الفئتين السوسيو مهنتين «د» و«هـ»⁶³، وفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، والمسنين الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق.
 - يرى حوالي ثلثي المستجوبين الذين صرحوا بأنهم لا يشاركون في الشأن العام أنه لا فائدة من ذلك؛ وأفاد نصفهم أنهم لا يعرفون كيفية القيام بذلك؛ بينما صرح ثلثهم أنهم لا يشعرون بأنهم معنيون بهذا الأمر.
 - يمكن تقسيم المستجوبين إلى ثلاث فئات:
 - فئة النخب الحضرية المتعلمة التي تمثل 24 في المائة من العينة. وتتمثل الخصائص الرئيسية لغالبية هذه الفئة في ما يلي:
 - هم من ساكنة الوسط الحضري؛ ينتمون لجهتي الدار البيضاء- سطات والرباط- سلا- القنيطرة؛ ينتمون إلى الفئتين السوسيو مهنتين «أ» و«ب»؛ يمتلكون مستوى تعليميا عاليا؛ تتراوح أعمارهم بين 35 و64 سنة؛ متزوجون.
 - يشاركون ويصوتون ومنخرطون بشكل فاعل في الجمعيات؛ يشاركون عبر المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والمظاهرات؛ يشاركون بشأن مواضيع الاقتصاد والظروف المعيشية والمدرسة؛ يأسفون لغياب التفاعل مع مشاركتهم؛ يشعرون بمحدودية قدرتهم لأنهم يرون أن صوتهم لن يغير شيئا أو لأنهم لا يشعرون أنهم معنيون بالموضوع.
 - هناك تباين في مواقفهم بشأن التزامهم المشاركة مستقبلا؛ ويفضلون التعبير عن آرائهم حول القضايا الوطنية، عبر الأنترنت و/أو بشكل مباشر على أرض الواقع.
 - ما يحفزهم على المشاركة هي المواضيع التي تعينهم بشكل مباشر (الظروف المعيشية، تهيئة الفضاءات العمومية) والحصول على مزيد من المعلومات حول النقاشات الراهنة.
 - فئة الشباب سكان الوسط الحضري ضعيفي الاندماج اجتماعيا، التي تمثل 39 في المائة من العينة. وتتمثل الخصائص الرئيسية لغالبية هذه الفئة في ما يلي:
 - هم من ساكنة الوسط الحضري؛ ينتمون لجهتي الرباط- سلا- القنيطرة وفاس-مكناس؛ ينتمون إلى الفئة السوسيو مهنية «ج»؛ يمتلكون مستوى التعليم الثانوي/ باكالوريا + سنتين؛ تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة؛ غير متزوجين.
 - لا يشاركون ولا يصوتون وغير منخرطين في أي جمعية/حزب/نقابة؛ يصرحون بأنهم لا يشاركون لأن

- المواضيع التي يتم طرحها لا تهمهم ويرون بأنها تعني المهنيين.
- ليست لديهم نية قوية للمشاركة رسمياً؛ يفضلون القنوات المتاحة عبر الأنترنت. المواضيع التي تثير اهتمامهم هي الأمن والسكينة العمومية والرياضة والترفيه.
 - ما قد يحفزهم هو المشاركة عبر المنصات الرقمية، وأن يتم تزويدهم بالمعلومات اللازمة قبل إطلاق مسلسل المشاركة.
- فئة سكان الوسط القروي المتحضرين، التي تمثل 37 في المائة من العينة. وتتمثل الخصائص الرئيسية لغالبية هذه الفئة في ما يلي:
- هم من ساكنة الوسط القروي؛ ينتمون لجهات بني ملال- خنيفرة ودرعة- تافيلالت ومراكش- آسفي وسوس- ماسة؛ وغالبيتهم نساء؛ ينتمين إلى الفئتين السوسيو مهنتيتين «د» و«هـ»؛ ويمتلكن مستوى التعليم الابتدائي/ الإعدادي؛ تتراوح أعمارهن بين 45 سنة فما فوق؛ متزوجات؛ عاملات غير مؤهلات/ عاطلات/ ربات بيوت.

- لا يشاركون، لكن يصوتون وينخرطون في الجمعيات، دون أن يكونوا نشطاء؛ يشعرون بأن قدراتهم محدودة لأنهم لا يعرفون أين يمكنهم المشاركة ولأنهم بعيدون عن أماكن المشاركة.
- يعتزمون المشاركة مستقبلاً؛ ويفضلون التعبير عن آرائهم حول مواضيع على مستوى قريتهم أو جماعتهم أو حتى على المستوى الوطني؛ يفضلون أساليب المشاركة الميدانية ويرغبون في التعبير عن مواقفهم بشأن المواضيع المتعلقة بالصحة وكلفة المعيشة والنقل وما بعد الزلزال.
- ما قد يحفزهم على المشاركة هو أن يكونوا متأكدين من أن رأيهم سيكون مسموعاً.

نوايا المشاركة:

- يتطلع ثلث المستجوبين إلى التعبير عن آرائهم أو القيام بذلك بشكل أكبر، بكيفية رسمية، حول قضايا تتعلق بالشأن العام. وترتفع هذه النسبة في الوسط القروي، بين النساء والفئة العمرية 35-44 سنة. وهي نسبة أقل في الوسط الحضري، في صفوف الفئتين السوسيو مهنتين «أ» و«ب» وكذا البالغين 45 سنة فما فوق.
- من بين ثلث المشاركين الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم بشكل أكبر، يتطلع نصفهم إلى القيام بذلك حول مواضيع تتعلق بالمستوى المحلي (الجماعة والمدينة) والمستوى الوطني؛ بينما يتطلع النصف الآخر إلى إبداء رأيه فقط حول مدينتهم / قريتهم (5 في المائة)، وحول المواضيع الوطنية فقط (5 في المائة)، أو فقط على مستوى الجماعات (4 في المائة).
- تفضل ساكنة الوسط القروي المشاركة عبر القنوات الميدانية، بينما ترد القنوات عبر الأنترنت بشكل أكبر في إجابات المشاركين من جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وفاس-مكناس والمناطق الحضرية.
- وردت قنوات المشاركة الميدانية بشكل أكبر في إجابات النساء وكبار السن البالغين 55 سنة فما فوق، بينما وردت القنوات عبر الأنترنت بشكل أكبر في إجابات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة ولدى الفئتين السوسيو مهنتين «أ» و«ب».

العقبات الرئيسية أمام المشاركة:

- يرى 63 في المائة أنه لا فائدة من ذلك.
- 50 في المائة لا يعرفون كيفية القيام بذلك.
- 31 في المائة يشعرون بأنهم غير معنيين.

القنوات المفضلة للمشاركة:

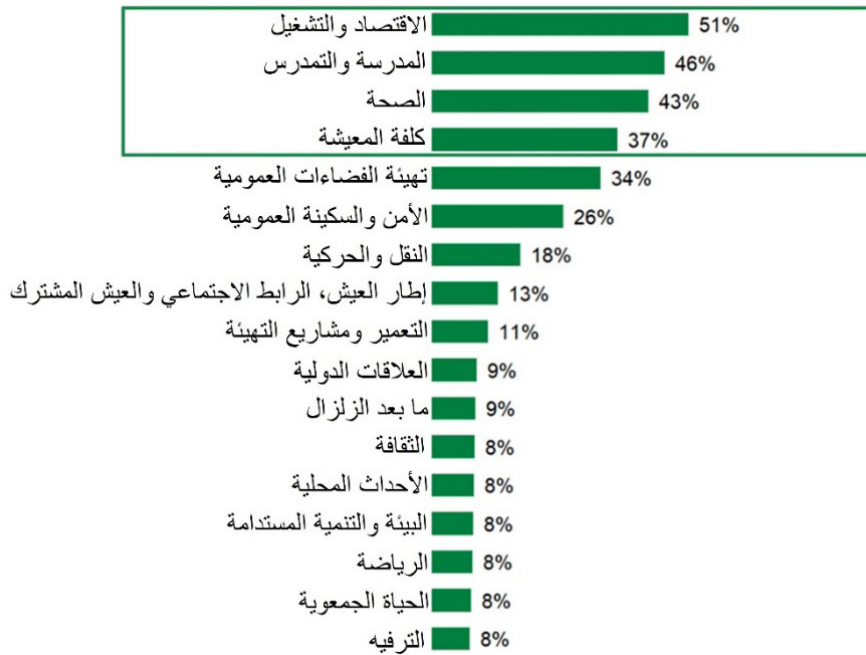
- يفضل 45 في المائة من المستجوبين قنوات المشاركة الميدانية. ويسجل هذا الاختيار بشكل أكبر بين فئات المستجوبين التالية: النساء؛ والبالغون 45 سنة فما فوق؛ والمنتسبون للفئتين السوسيو مهنتين «د» و«هـ»؛ وساكنة الوسط القروي.

- أبدى 25 في المائة من المستجوبين رغبتهم في المشاركة عبر الأنترنت فقط. ويسجل هذا الاختيار بشكل أكبر بين فئات المستجوبين التالية: الرجال؛ والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة؛ والمنتمون للفئتين السوسيو مهيتين «أ» و«ب»؛ وساكنة الوسط الحضري.
- أفاد 22 في المائة أنهم يرغبون في الجمع بين أساليب المشاركة الميدانية والمشاركة عبر الأنترنت.

العوامل المحفزة على المشاركة:

- التأكيد من أن رأي المشارك سيكون مسموعاً (37 في المائة)
- أن يتم مد المشارك بالمعلومات اللازمة قبل إطلاق مسلسل المشاركة (34 في المائة)
- أن يتم طلب رأيه بشأن مواضيع تهمة عن قرب (33 في المائة)
- اقتراح المشاركة عبر المنصات الرقمية (30 في المائة)
- الحصول على معلومات تتيح فهم الموضوع المطروح بشكل مناسب (26 في المائة)

المواضيع المفضلة للمشاركة:



البحث النوعي:

- أعرب المستجوبون الذين صرحوا بأنهم يشاركون في الشأن العام عن عدم رضاهم عن تجربتهم، ويرجع ذلك أساساً إلى غياب تأثير مشاركتهم.
- عموماً ما يُنظر إلى المشاركة عبر شبكات التواصل الاجتماعي على أنها غير رسمية وغير ذات جدوى (تتيح للمشارك إسماع صوته دون أن يكون لذلك أي تأثير حقيقي).

- حتى أولئك الذين يشاركون بإرسال آرائهم عبر البريد الإلكتروني إلى هيئة رسمية، يعربون عن خيبة أملهم بسبب تلقيهم إجابات نمطية ولا تقدم حلولاً مناسبة.
- سواء تعلق الأمر بمن صرحوا بأنهم يشاركون في الشأن العام أو لا يشاركون، فإن المواضيع التي يرغب المستجوبون في التعبير عن رأيهم بشأنها هي تلك التي تهم معيشتهم اليومي: كلفة المعيشة، وتعليم الأطفال، والصحة.
- أفادت أغلبية المستجوبين أنهم يشعرون براحة أكبر لاستعمال وسائل التعبير الميدانية مثل المظاهرات أو التوجه إلى بنيات رسمية مخصصة لاستقاء الآراء أو أيضاً من خلال الجمعيات التي هم منخرطون فيها. كما أعربوا عن رغبتهم في التعبير عن آرائهم على شبكات التواصل الاجتماعي وعبر موقع إلكتروني تضعه هيئة رسمية، ويتميز بتصميم جذاب وسهل الاستعمال ويتيح خاصية التفاعل.
- تواجه المشاركة في النقاش العمومي جملة من العراقيل بسبب ضعف الثقة في المؤسسات العمومية، وعدم مراعاة فعل المشاركة والتفاعل معه، وعدم وضوح الرؤية بشأن كفاءات المشاركة.
- يُسجّل أنه ثمة تصور إيجابي للمستجوبين بمختلف فئاتهم حول الجمعيات، وإدراكاً لدورها المهم في المجتمع. وبالنسبة للذين سبق لهم الانخراط في إحدى الجمعيات ونسبتهم قليلة، فقد اعتبروا أن تجربتهم كانت مُرضية، لا سيما بفضل فعالية الإجراءات الملموسة المتخذة على أرض الواقع وسهولة الحصول على ترخيص من أجل التظاهر. وأفاد هؤلاء أن الدافع وراء انخراطهم في الجمعيات هو رغبتهم في خدمة الآخرين وتقديم قيمة مضافة للمجتمع.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma